الرجوع الى فتوى التتبع وقد افتاه بما اختلف فيه الفقهاء
فصار ذلك عذرا قوله ولو بلغه الحديث واعتمده فعذر عند محمد
رحمه الله تعالى اي لا يجب الكفارة والراد بالحديث ما روي في البعض
وشرح الاثار عن ابو بكر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الحافظ الحاجد والمجوهد وقد روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
ايضا انه لا كفارة عليه لانه يجب عليه الاخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيكون شبهة مستندة الى دليل قوله وعن ابي يوسف خلاف ذلك اي خلاف
ما ذكر من الحكم المذكور عند محمد رحمه الله تعالى وهو ما روى ابن سماعة وابن رستم عن ابي
يوسف رحمه الله تعالى اذا افطر المتجشم الحديث فعليه القضاء والكفارة لان
العالم اذا سمع خبرا لا يجوز له العمل به لانه لا يامن ان
يكون منسوخا او متروكا فهي رجع الى ما لا يجوز له
لا يعذر قوله فان عرف تاويله يجب الكفارة يعني اذا بلغه
الحديث وعرف تاويله ولم يعتمده فاكل بعد ذلك عمدا
يجب الكفارة لعدم الشبهة وتاويله ما ذكره
الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في شرح الاثار بما
اسناده الى ابي الاشعث الصنعاني انه قال انما
قال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحاجد والمحجوم لانهما
كانا يغتابان يعني حبط احدهما بالغيبة
فصار حال المفطرين لانهما افطرا حقيقة قوله وقول

الاوزاعي

الاوزاعي الادرس الشهير المجالف للقياس وسبات المخالفة ذكرناه
اخالا قال العقيلي الاوزاعي اسمه عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي
وهم رجل من همدان وقال الواقدي كان سيد اهل بيروت وكنيته
ابا عمرو ومات ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة وهو يومئذ
ابن ثمان وسبعين سنة وقال احمد بن حنبل رحمه الله تعالى في الاحتجام
مثل قول الاوزاعي انه يفطر قوله ولو اكل بعد
ما اغتاب متعمدا فعليه القضاء والكفارة كما مر من الكلام
يعني سواء ظن ان الغيبة فطرته او استفتى فقيها
فافتى بفساد صومه بالغيبة او تاول الحديث بانها تفطره
فاكل بعد ذلك عمدا يجب عليه القضاء والكفارة لان الفطر
بالغيبة خلاف القياس والحديث الوارد في هذا الباب وهو
قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تفطر الصايم فاوّل بالاجماع
يعني لان ثواب الصوم بعد الغيبة فيكون شبهة باطلة لان احدا
من العلماء ياخذ بظاهر الحديث قوله فاذا اجوفت التامة او المجنونة
وهي صايمة عليها القضاء دون الكفارة وقال زفر والشافعي رحمهما الله
عليهما القضاء والخلاف فاذا صب الماء في حلق النايم قال زفر قال فخر الاسلام
البزدوي في شرح الجامع الصغير قال صاحب الطعن عندهما
فرق عند الناسي ويشبغي ان لا يلزمه ما شي وكيف يلزم المجنون شيء
والجواب ان الصوم لم يفسد بفعل الناسي احسانا بالاثر والناسي ليس في
معنى النايم لان المواقعة في حالة التذكر من غير ان ينبه النائم امر محرم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)